تاريخ الاستلام: 2022/04/23 تاريخ القبول: 2023/04/17

الاشكالات والرهانات التي تواجه ثقافة الدولة الجزائرية

على المستوى الوطني والدولي

The problems and stakes faced by Algerian State culture at the National and international levels

خليفي حاج أحمد

جامعة غليزان (الجزائر)

hadjahmedkhelifi@yahoo.fr

ملخص: هذا المقال يسلط الضوء عن تشكل البوصلة التي يمكن من خلالها أن نقف على اتجاهات التغيير الحاصلة على مستوى النظرة الشمولية للسياسة الدولية وتأثر الثقافة السياسية للدولة الجزائرية بها. فلم يعد بمقدور مجتمعنا ونظامنا السياسي، مهما كانت طبيعة وجوده ومصادر شرعيته أن يحافظ على أمنه واستقراره بعيداً عن مؤثرات الثقافة الاستهلاكية العالمية (قيم ومعتقدات العولمة). التي بثتها شبكات بالغة الخطورة من أجهزة الإعلام وانترنت وأجهزة الاتصالات. يضاف إلى ذلك أن مقولة الاهتمام بالبعد السياسي للدولة تحتمل أن تدرج في إطارها كل النظريات السياسية السائدة الآن في العالم بأسره. وإضعاف الثقافات المحلية وتدمير نقاط القوة فيها، ولم يقل ذلك التدمير عند حدود المستعمرات بل تعداه إلى المجالات الاقتصادية والصناعية نفسها، حيث تم إضعاف الثقافة الجادة فيها خاصة الثقافة التي تدعو إلى تمجيد الحرية، والأخوة والمساواة والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية، و الحقوق الأساسية للإنسان بسبب هيمنة الثقافة العالمية وضعف الدولة

كلمات مفتاحية: الإشكالات، والرهانات، الثقافة ، الدولة ، الجزائرية ، الوطني، الدولي.

Abstract: This article speaks of the composition of the compass through which we can see the trends of change taking place at the level of the global political dimensions and the influence of the Algerian State's political culture. No matter how small, our society and system can stay out of the effects of the global consumer culture broadcast by extremely dangerous networks of media, Internet and telecommunications devices. Moreover, the expression of interest in the political dimension of the State may include in it all the political theories now prevailing throughout the world. and the weakening of local cultures and the destruction of their strengths, not only at the borders, but also in the economic and industrial spheres themselves, where serious culture has been weakened, especially the culture that calls for the glorification of freedom, equality, social justice, democracy and fundamental human rights because of the dominance of the world culture and the weakness of the State.

Keywords:The probleme, the bets, the Culture, the State, Algeria, the National, the international

. مقدمة:

يجب الاعتراف منذ البداية، أن الدولة الجزائرية خلال هذه المرحلة لن تكون بمنأى عن المتغيرات الدولية المرتقبة خاصة بعد ظهور جائحة كورونا والغزو الروسي لأوكرانيا والتي تلعب فيها الدول الغربية وثقافتها الاستعمارية الدور المحدد فيها على المستوى الكوني، في المدى المنظور القريب على الأقل. لذا فالمسؤول السياسي الجزائري المؤمن بقضايا التغيير الجذري والمؤمن بأن يكون للجزائر دور لها يتلاءم مع طموحاته الوطنية، على الصعيدين الاقليمي والدولي، مدعو إلى اتخاذ أقصى درجات الوعي والحذر وعدم الركون إلى الثقافات والسياسات القديمة على اختلاف تنويعاتها من جهة، أو للركون إلى التغريب والقبول بثقافة المستعمر الجديدة من جهة أخرى.

فليس صحيحا القول إن السيطرة الغربية الراهنة هي المطلقة. ولن تتوقف أو تزول التناقضات على المستوى العالمي بين الاحتكارات وتضاربات القوى الكبرى خاصة الصين وروسيا من جهة، والغرب من جهة أخرى، وبين دول العالم الثالث كله، خاصة الدول التي تشهد اضطرابات في اقتصادياتها وسياساتها.

إنّ ثقافة الدولة[1] هي تعبير جامع لمصالح عامة المواطنين لا تعبيرات قاصرة يتخذها البعض وقوداً له ويوظفها طبقا لمصالحه الخاصة، وتتراجع ثقافة وجود الدولة عندما تطغى ثقافة الفساد وتجتاح مؤسسات الدولة، ويغيب عن مقاومة الفعل الفاسد ناظم وطني يمثل قوة رادعة تشكل عامل توازن وطني ويتسلح بمشروعية قانونية لمواجهة منحى الانحراف لتغليب مصالح ضيقة على صالح عام. فالمسئولون على كافة مشاربهم السياسية والثقافية والاجتماعية مهتمون بوحدة أمتهم وقدرتها على المجابهة لبناء غد أفضل مدعوون إلى الانخراط العملي والدؤوب لتشكيل انتلجنسيا جزائرية فاعلة وقادرة على الإصلاح السياسي والاجتماعي. وهذه الدراسة هي محاولة لتحديد الإشكالات والرهانات التي يواجهها صانع القرار السياسي في الجزائر على المستوى الوطني والعالمي، وإمكانيات توليد انتلجنسيا[2] جزائرية أو نظام سياسي جديد أو ثقافة دولة سياسية في هذه المرحلة بالغة الصعوبة والتي تمتاز بظهور أقطاب جديدة ومتعددة في ظل فشل النظام العالمي على احتوائها والانهيارات الكبيرة التي تشهدها بعد الدول على المستوى الداخلي والمحلي.

لا يحتاج الباحث المدقق في مسألة ثقافة الدولة السياسية الى كثير من العناء كي يكتشف عمق أزمة السياسة في بلادنا في المرحلة الراهنة. فقد انتشرت قضايا ومشكلات التبعية والتغريب السياسي لدى فئات واسعة من الجماهير الشعبية. فبات كثيرون من الجزائريون خاصة الطبقة السياسية المثقفة ينظرون إلى ارتباطهم السياسي بالدولة نظرة لامبالية، والقليل منهم يتحسس عن المأساة التي تنجم عن تذويب الشخصية السياسية الجزائرية في بحر السياسات الاستهلاكية الاستعمارية الكونية المسيطرة. من هنا تبدأ الحاجة ملحة إلى طرح الأسئلة المنهجية المقلقة في هذه المرحلة المصيرية من تاريخ الجزائر التي تتميز باندماج كلي وتبعية لكل الاتجاهات الدولية الراهنة والمتضاربة، بصفة قسرية أو طوعية بالنظام العالمي الجديد الذي أصبحت تظهر ملامحه بعد ظهور جائحة كورونا والغزو الروسي على أوكرانيا، هذا العالم الجديد الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية تحت مسمى حلف الناتو الذي أصبح يلعب دورا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً تجلى في الحصار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على دولة روسيا. والتهديدات الغربية للصين من محاولة دعمها للروس.

أما بالنسبة لردود الفعل الآنية، والخطاب السياسي - الجزائري الذي يريح الضمير دون أن يغير شعرة من الواقع العنيد، وموازاة مع ذلك في ظل الازمة العالمية الاقتصادية والسياسية وغياب المشاريع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تبقى حبرا على ورق وغيرها والتي لم تكن في مستوى الأحداث التي تجري في العالم لم تعد صالحة للمواجهة التحديات والواقع، وليست بقادرة على وقف ثقافة التبعية والاستلاب[3] وانتشار الثقافة السياسية[4] الغربية المهمينة على نطاق واسع في جميع المدن والأرياف وحتى الواحات والصحاري الجزائرية أصبح السياسي الجزائري لا يؤمن بثقافة الدولة الجزائرية التي تطمئنه على حسن وضع الحال. لا بد إذا من مراجعة شمولية، نقدية، بنيوية تسعى إلى استجلاء واقع الثقافة الدولة السياسية اليوم ومخاطر تحولها إلى ثقافة فولكلورية تجارية من جهة، أو استبدادية من جهة ثانية، او شعاراتية سياسية من جهة ثالثة. فلم يعد بمقدور مجتمعنا مهما كان أن يبقى بعيداً عن مؤثرات الثقافة الاستهلاكية العالمية التي بثتها

شبكات بالغة التطور من أجهزة الإعلام والكومبيوتر وأجهزة الاتصالات والانترنت والتواصل الاجتماعي وغنى عن التوكيد أن جميع الجزائريين هم مستهلكو ثقافة لكن قلة من المؤسسات العامة والخاصة أو أحزاب أو جمعيات أو جهات ثقافية وسياسية هي الوحيدة القادرة على فرض انتاجها الثقافي كوجبات استهلاكية يتناولها يوميا الملايين في جميع أقطارها وعلى اختلاف خصوصياتهم وطبقاتهم الاجتماعية. ومن المعروف أن الثورة الجزائرية استطاعت توحيد السوق الاستهلاكية على المستوى وطني ودولي ولكن لفترة مؤقتة ، لكن الوضع الحالي أثبت أن عملية الإستيلاب هي عالمية بالأساس في ظل ركود الإستيلاب الداخلي، ومن هنا نطرح الاشكالية : كيف تتشكل البوصلة التي يمكن من خلالها أن نلمس اتجاهات التغيير الجاري على مستوى الأبعاد الثقافية والسياسية لثقافة الدولة الجزائرية على المستوى الوطني والدولي ؟.

إن توصيف واقع بلادنا الراهن السياسي بحاجة إلى إبراز الجوانب الأكثر نتوءاً فيه والتي تهدده، في حال استمراريتها بتدمير ثقافة الدولة أو بالأصح بتدمير مد الصمود والممانعة لدى المجتمع الجزائري عامة والمسؤول السياسي خاصة. فالظاهرة غياب ثقافة الدولة السياسية هي المدمرة للسياسات الوطنية والمحلية في شكلها القديم والجديد أو المتجدد، وهي أخطر تلك الظاهرات من ظواهر الاستعمار القديم والتي نراها اليوم نتيجة ظهور ما يسمى الربيع العربي الذي دمر الوطن العربي تدميرا كاملا.

إن فرض ثقافة الدولة بالقوة لا يمت إلى التفاعل السياسي بشيء بل هو الأسلوب الاستبدادي المجرب سابقا والذي أثبت كفاءة عالية في تدمير السياسات الدولة المحلية وإلحاق الشعوب بثقافة التبعية وعدم الإنتاج وإذاقتها طعم السياسة الامتدادية الدولية الاستبدادية رغم أنفها حتى تستسيغها شيئا فشيئا وتكف عن معارضتها أو رفضها. وبهذا تبقى في أسر التخلف والجمود مع الانخراط في الحداثة والمعاصرة إنما من موقع التابع.

هذه الظاهرة بحاجة إلى دراسة تحليلية معمقة. فالوعي الجزائري مطالب فعلا بتفسير هذه الظاهرة السلوكية التي تجعل من مؤسسات الدولة غريبة عن المجتمع، داخل البلاد وخارجها، وهو ما تطمح إليه أعداد كثيرة من رجالات السياسة خاصة الناشطين السياسيين، لا سيما وأن هذه المؤسسات لا تعمل بطاقتها القصوى على الاستيعاب ورفد المؤسسات السياسية والإدارية العسكرية والاقتصادية والاجتماعية الجزائرية بالكوادر في كل عام.

"ودلت تجارب مرحلة الاستقلال من الاستعمار حتى الآن أن الغالبية الساحقة من السياسيين الذين وصلوا إلى السلطة في أي موقع من مواقعها سرعان ما تنكروا للكثير من مبادئ تأسيس الدولة وثقافتها والغريب ممن ندوا بها، ودافعوا عنها، ولكنهم استخدموها كجسر عبروا عليه للوصول للسلطة. مع أنهم نددوا سابقا بأساليب القمع السلطوي، وبقصر نظر الفئات المسيطرة. وصلوا إلى سدة الحكم حتى انقلبوا إلى مدافعين عن السلطة نفسها واستخدموا أساليب القمع عينها، وأقاموا لهم عيونا لمراقبة زملائهم من السياسيين فأجبروا الكثيرين منهم على تغيير مواقفهم من السلطة، أو أدخلوهم السجون، أو دفعوهم إلى سلوك طريق الهجرة دون عودة"[5].

المسألة صعبة جدا ومعقدة إلى أقصى حد. فالقوى المسيطرة على الدولة لا تولي ثقافة الدولة الاهتمام الكافي كقاعدة أساسية للنضال ضد التجزئة والجهل والتخلف والتبعية والاستلاب. وهي تمعن في دعم الثقافات المحلية والوطنية المأزومة على حساب ثقافة الدولة، وهي التي تهاونت وسمحت للثقافة الاستعمارية بالبقاء على الأرض عبر مؤسساتها الكثيرة والتي لم تضعف - إلا مرحلية أحيانا – بل تكاثرت وازدادت منعة وقوة في مرحلة الاستقلال إلى يومنا هذا. ودلت التجارب الملموسة أن قوى التغيير السياسي كانت تضعف أو تتلاشى بعد تسلمها لبعض مقاليد السلطة السياسية كالمجالس الوطنية أو المحلية أو بعض الوزارات. مرد ذلك إلى أن إصلاح البنية السياسية في هذه المؤسسات لا يمكن أن يتم بمعزل عن إصلاح البنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

من ناحية أخرى، يلاحظ أن الخطاب السياسي لم يعد فاعلا في أوساط السياسيين والمثقفين الجزائريين وحتى المواطن العادي كما كان في السابق. وبذلك فقدت الساحة السياسية الجزائرية وهج الرموز السياسية السابقة والتي كانت مقولاتها السياسية تلقي صدى طيبا لدى

الطبقة السياسية في جميع المؤسسات. بالمقابل، ظهرت مؤشرات هامة تؤكد على وجود قضايا سياسية مشتركة تصل إلى درجة التطابق بين مختلف المشارب السياسية. وتبرز جوامع مشتركة بين السياسيين تحتم القيام بمراجعة نقدية شمولية لمسار الفكر السياسي في الجزائر.

فأزمة ثقافة الدولة السياسية إذن هي جزء لا يتجزأ من الأزمات التي مرت بها البلاد في مرحلة سيرورتها المعقدة والتي جعلتها غير قادرة على مجابهة النظام العالمي الجديد وثقافته الاستعمارية الاستهلاكية، وعلى السياسيين الجزائريين أن يطرحوا السؤال الممنهج المقلق باستمرار: «لماذا تراجعوا وتقدم غيرهم من الدول العربية في مجالات كثيرة؟» وهو نفس السؤال الذي نطرحه على غرار ما فعل سياسيو ألمانيا واسبانيا. أليس من حق السياسيين الجزائريين تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي في عصر التكتلات الاقتصادية والسياسية الضخمة، أليس المواطن السياسي الجزائري انه جزء لا يتجزأ من الطبقات السائدة؟ وإلى أي مدى يمكن عزل السياسيين والمثقفين عن أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي الطبقية؟ وإلى أي مدى تستطيع بنى مأزومة وخاضعة للسيطرة التبعية أن تنتج مثقفا سياسيا ثوريا وغير مستلب؟ ثم ما هي خصوصية ثقافة الدولة ومدى فاعليتها في مجتمعنا؟ وهل أن الخصوصية السياسية لشعبنا تبقى بمعزل عن المؤثرات السياسة الوافدة من الخارج بعد تعرض هذا المجتمع لغزو ثقافي سياسي غير مباشر؟

هناك اسئلة منهجية كثيرة تدور حول امكانية الحفاظ على الخصوصية السياسية والثقافية في ظروف التبادلات السريعة الجارية على مستوى العالم كله مع توافر إمكانيات الاتصال السريعة كمنصات الاتصال والتواصل الاجتماعي، والتي من أبرز مظاهرها ولادة النظام العالمي الجديد غير النظام العالمي الجديد القديم الذي نعرفه. "ولا شك أن أسلوب الممانعة والازدواجية السياسية ما زال هو السائد في ثقافة دولتنا، وهو يتجلى بشعار ضرورة الأخذ ومجاراة الغرب من دون الاعتقاد بالسقوط في التغريب أو الاستلاب السياسي"[6]. فإلى أي مدى يبقى هذا الشعار فاعلا في المرحلة الراهنة وفي السنوات المقبلة؟ وهل هناك إمكانيات جدية للحفاظ على الخصوصية ثقافة الدولة السياسية مع الإبقاء على التبعية شبه المطلقة في جميع المجالات؟

ثم، إذا تجاوزنا التعريف التراثي للثقافة الدولة السائدة، أليس من الصعب جدا التنكر للثقافة الدولة في المرحلة الراهنة؟ فهل التراث وحده قادر على إنقاذ الخصوصية ثقافة الدولة في مجابهة الثقافة الاستعمارية التي تتخوف منها ثقافات عالمية عريقة كالروسية والصينية وغيرها؟

هذا غيض من فيض من الأسئلة المقلقة والتي سنحاول تحليل اثنين منها فقط : الهيمنة السياسية العالمية حتى على الأوضاع الداخلية للدول، والتحديات التي تواجه ثقافة الدولة الجزائرية على الأقل للحفاظ على خصوصيتها. ومع أبعاد العولمة الشمولية للحياة السياسية. فلم يعد إلا بمقدور مجتمع بشري، مهما كان صغيرا أو كبيرا أن يبقى بعد ان مؤثرات الثقافة الاستعمارية العالمية الجديدة التي بثتها شبكات بالغة التطور من أجهزة الإعلام والكومبيوتر وأجهزة الاتصالات والمواقع الالكترونية والتواصل الاجتماعي .

: "وأصبح جميع الناس منغمسين في استهلاك هذه الثقافة لكن قلة من الشركات الرأسمالية العملاقة هي الوحيدة القادرة على فرض انتاجها الثقافي كوجبات يتناولها يوميا صار مئات الملايين من الناس، في جميع أقطارهم، وعلى اختلاف أديانهم وقومياتهم وألوانهم وطبقاتهم الاجتماعية"[7]. ومن المعروف أن الثورة التي حدثت في وسائل الاعلام والاتصال استطاعت توحيد الرأي العام على المستوى العالمي عبر حروب

1- ماهية الثقافة السياسية الاستعمارية المسيطرة في عصر سيطرة الغرب على العالم ؟

لسنا في مجال تقديم تعريف دقيق وشامل حول مصدر الثقافة السياسية الاستعمارية الجديدة كمفهوم كثر استخدامه في الدراسات الاجتماعية المعاصرة التي تعنى بعلم الاجتماع السياسي. مرد ذلك إلى التناقض البارز بين الباحثين الاجتماعيين الجديين الذين حاولوا تقديم أبحاث معمقة حول موقع الثقافة السياسية في بنية المجتمعات الحديثة والمعاصرة، وعلاقة هذه الثقافة بالبنى الاقتصادي والاجتماعية المسيطرة على المستوى العالمي بحيث هددت وما زالت تهدد بتدمير الثقافات السياسية الوطنية والمحلية وإلحاقها تبعياً كفولكلور توظفه مؤسسات الدولة.

في إطار هذه الدراسة المخصصة لتسليط بعض الأضواء السريعة حول دور الثقافة السياسية الاستلابية في مرحلة تفرد الغرب خاصة أميركا بزعامة العالم وتوسع فكرة لجوء بعض الدول إلى الخيارات النووية وحتى التقليدية منها على المستوى العالمي خاصة بعد ظهور الصراع الغرب الجديد اثناء الغزو الروسي لأوكرانيا اليوم.

"فالثقافة الاستلابية ذات وجود تاريخي موغل في القدم لكنها اتخذت أشكالا واضحة المعالم وبالغة التأثير على حركة التطور التاريخي في مرحلتي العولمة ومجتمعات ما بعد التحديث الراهن والتي يتم صياغتها على الصعيد العالمي عبر ثورة المواصلات وثورة الإعلام وثورة الإنسان الآلي وعصر الانترنت وغزو الفضاء والاكتشافات العلمية المذهلة في جميع حقول المعرفة"[8] . وقد تم تقديم الثقافة الاستلابية السياسية باسم تجاوز الثقة النخبوية الضيقة وزيادة الاهتمام بالرأي العام الشعبي على الصعيد العالمي. لكنها، في الواقع العملي، لم تكن سوى عملية تحويل الثقافة السياسية إلى سلعة للاستهلاك الجماهيري. وبمقدور هذه العملية أن تأخذ مداها الشمولي والعالمي لتحديث المجتمعات بطريقة شكلية فقط.فالثقافة الاستلابية السياسية هي بالدرجة الأولى ثقافة اعلامية أو بالأحرى صناعة ثقافة سياسية معدة للاستهلاك والإستيلاب الجماهيري.

على قاعدة الملاحظة السابقة يمكن إبراز موقع الثقافة الاستلابية ودورها في تقسيم المجتمعات والمعاصرة إلى مجتمعات منتجة لتلك الثقافة مستهلكة لها. وذلك يعني أن المجتمعات التي لم تصل بعد الى التحديث الصناعي الشامل عاجزة عن إنتاج ثقافة شمولية ذات تأثير عالمي وتصبح مجرد تابع لا أكثر ولا اقل من ذلك. وهي عاجزة بالتالي، "عن حماية نفسها من تأثير ثقافة السياسة العالمية التي انتجتها شركات ضخمة وقادرة على اختراق الحدود الوطنية والمحلية"[9].

2- ثقافة الدولة الجزائرية في مواجهة تحديات الثقافة السياسية العالمية:

أشرنا إلى أن الغالبية الساحقة من السياسات التي تناولت نشوء وتطور السياسة الاستلابية وتحولها إلى ثقافة عالمية سائدة في المرحلة الراهنة تكاد تجمع أن ولادة تلك الثقافة تعود بالدرجة الأولى، إلى بروز المجتمعات الصناعية الحديثة والمجتمعات متخلفة بشكل معاصر.

لكن الدولة الجزائرية والمجنمع الجزائري في الزمن المعاصر حافظت في بعض الأحيان بأشكال مختلفة، على ثقافتها التقليدية المتوارثة منذ عصور عدة متعاقبة. وكانت الأعمال الفنية والجمالية الفنية والفكرية المتميزة تلقي الاحترام الشديد لدى النخب السياسية في جميع البلدان وتترجم باستمرار إلى معظم اللغات العالمية الحية. ولم يكن هاجس الربح أو إرضاء شباك التذاكر يظهر إلا نادرا ، عند البدء في ترجمة تلك الأعمال طالما أن الدولة ابان الاستقلال كانت تشجع الترجمة وتعمل على تمويلها ونشرها عبر وزارات الثقافة أو المؤسسات الثقافية والفنية. ورغم توجيه التهم إلى تلك المرحلة بأنها جعلت الثقافة نخبوية أو ثقافة الصفوة المميزة، فإنها حافظت على الروائع الفنية، وساهمت في نشر الروائع الفكرية في مختلف بقاع العالم خاصة العالم العربي. وفي الواقع، لم يجر طمس هذه المعالم الفنية والفكرية في مرحلة الاستقلال. ويعود ذلك إلى أسباب متعددة، منها أن المؤسسات السياسية لم تكن قد تحولت بعد إلى احتكارات ضخمة، كما أن هذه الثقافة السياسية لم تكن قادرة بعد على التأثير اليومي والمباشر على الثقافات المحلية، يضاف إلى ذلك أن ثورة الإعلام والانترنت والاتصالات اليوم تبدو محافظة على تلك المظاهر خاصة في الحقل المجتمعي. من جانب آخر "لعبت وسائل الإعلام والاتصال الى تحويل العالم إلى وحدة مجتمعية متداخلة الحلقات. ولعل أبرز سمات هذه المرحلة أنها عصر الاحتكارات العملاقة والشركات المتعددة الجنسيات ودخول مرحلة التغيير الدائم، والاختراعات المتواصلة والتمركز الثقافي والإعلامي عبر الشركات الاحتكارية الضخمة، وتدمير البني الثقافية التقليدية للمجتمعات النامية والمتخلفة وإلحاقها تبعية بالمراكز الثقافية الاحتكارية العالمية ذات القدرة في إنتاج وتسويق السلع الثقافية الاستهلاكية"[10].لهذا إشكالية ثقافة الدولة الجزائرية تتطلب تحديد هذه المسألة ضمن محورين:

- **الأول**، إن ثقافة الدولة السائدة اليوم هي نتاج فكر موروث ومتداول منذ قرون عدة. وهي تمتاز بتكرار الماضي دونما إبداع ثقافي سياسي جديد. لذا، فمقولة إعادة إنتاج ثقافة سياسية ماضوية تعني أن الوظيفة الأساسية للمثقف السياسي التلقيني هي السعي لتردد مقولات السياسيين السابقين باسم الأصالة والهوية وعدم التنكر للذات التراثية. بعبارة أخرى، 'إن الوظيفة الاجتماعية الموكولة للسياسي الجزائري هي وظيفة حددتها سلفا بنية اقتصادية - اجتماعية سائدة عجزت فيها السياسة الدولة عن أن تلعب دورا إبداعية ملحوظة'[11]. فانخرط السياسيون الجزائريون في إعادة إنتاج ثقافة الماضي التي لم تعد تكفي لتلبية حاجات التطور البنيوي الذي يشهده العالم في جميع أقطاره.

-**الثاني**، إن ثقافة الدولة السائدة اليوم شهدت أيضا ولادة تيارات واتجاهات سياسية وافدة من الخارج، ومن الثقافة الأوروبية المركزية تحديدا والغربية الشمولية بشكل عام التي تدعوا للديمقراطية والتحرر. وقد ساهمت في ولادة هذه الاتجاهات مؤسسات ثقافية سياسية تعمل داخل الوطن العربي وفي اوروبا وخارجها. وتربت فيها نخب سياسية جزائرية، بأشكال متعددة، بالاتجاهات السياسية السائدة في المراكز السياسة العالمية. نتيجة لذلك نشأت وتطورت نخب سياسية عربية الانتماء لكنها، في الغالب مستلبة وتفتقر إلى الإبداع والتمايز عن الثقافة الغربية. ورغم عصرية العلوم والتوجهات التي حملتها إلى بلادنا، بقيت هذه النخب هامشية التأثير السياسي على الجماهير الشعبية التي ترزح تحت وطأة التبعية والتخلف والجهل والفقر والبطالة. لم تلعب السياسة الوافدة دورا ملحوظا في تبديل البنى الاقتصادية والاجتماعية بعبارة أخرى، بل ساهمت في ترسيخ تبعية المواطن الجزائري للخارج.

واللافت للنظر أن عددا كبيرا المحللين السياسيين حللوا مسألة ثقافة الدولة و انقسامها إلى ثنائيات لا حصر لها : العقل والنقل والتقليد، المعاصرة والأصالة...وهي ثنائيات خادعة لا تقدم فهما علميا دقيقا للمأزق الذي تعانيه ثقافة الدولة اليوم. مرد ذلك إلى أن المأزق الحقيقي لهذه الثقافة لا ينبع من الثنائيات المشار إليها، بل من عجز العناصر المكونة للثقافة السياسية في البلاد عن التفاعل الإبداعي فيما بينها، بحيث تساهم في تعميق ازمة البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة. فالتحليل العلمي لهذا المأزق يكمن في الكشف عن الخلل القائم في الثقافة السياسية السائدة ما بين مستويين: الموروث القديم والتأثير بالثقافات الخارجية الوافدة من جهة، وانعدام الابداع السياسي المعاصر من جهة أخرى. فنقل " الماضي و الحاضر لا يقل بشاعة عن نقل الثقافة السياسية التي انتجها الغير واستهلاك هذه الثقافة دونما نقاء و تطوير"[12]. ففي الحالتين تسود ثقافة التقليد والاستيلاب والاستهلاك وتنتفي ثقافة التغيير والإبداع والبحث عن الحقيقية. وبين ثقافة اخرى سياسية أصولية مستمدة من التراث، أي الداخل، وتفتقر إلى الإبداع والقدرة على التغيير هي كذلك، و مستمدة من المراكز السياسية الخارجية وتقود إلى الاستتباع الثقافي السياسي كشرط من شروط التبعية الشاملة كحركة حمس والاخوان، وغرق مجتمعنا في مرحلة طويلة من الركود والعجز عن الإبداع السياسي. وليس صدفة أن الشعارات السياسية القديمة لم تنفذ وما زالت مطروحة حتى الآن بقوة، وفي طليعتها مفاهيم الحرية، المساواة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، العقلانية وغيرها.

بعبارة موجزة، يمكن توصيف مسألة ثقافة الدولة السياسة في المرحلة الراهنة انطلاقا من المفاهيم الدالة عليها، سلبا او إيجابا. وليس بالإمكان تحديد جميع تلك المفاهيم والمصطلحات بل سنكتفي بالإشارة السريعة إلى البارز منها:

* إنها ثقافة سياسية تعرض فيها المجتمع في مرحلة طويلة لشتى أنواع السيطرة المباشرة وغير المباشرة من جانب المراكز الاستعمارية العالمية وثقافاتها التي هيمنت على العالم بأسره منذ القرن - التاسع عشر، وهو قرن الاستعمار المباشر الذي تبدل من حيث الشكل ولم يتبدل من حيث المضمون في القرن العشرين.

* إنها ثقافة سياسية غير إبداعية تمتاز بتداول الموروث التراثي -من جهة، والوافد الاستهلاكي المكتسب من جهة أخرى وإن التناقض بين هذين الشكلين من الثقافة ليس تناقضا جذريا، لأنهما يلتقيان في الواقع العمل، عند مستوى نفي الإبداع وإخراج الفكر والعقل الجزائري

من دائرة القدرة على التغيير البنيوي بعبارة أخرى تداول الفكر الأنظمة السابقة جنبا لجنب مع الفكر الإستيلابي الاستهلاكي إلى المكتسب أو الوافد من الخارج بحيث يمنع نشر الثقافة الدولة السياسية ويمنعها من أداء دورها الوظيفي و التغيير الذي لا غنى عنه.

* إن المفاهيم التي خلقتها المرحلة الممتدة منذ الاستقلال إلى اليوم حتى الآن أسفرت عن ثنائيات عقيمة لا قيمة لها في الوقت نفسه، انتشرت مفاهيم ذات دلالة بارزة عند توصيف ثقافة الدولة السائدة بأنها ثقافة استيلابية واستهلاكية خارج دائرة الابداع ومنها مفاهيم :الاستتباع والاستلاب، وتكريس التخلف والتبعية، والتشويه السياسي والثقافي، وغياب الإنتلجنسيا جزائرية خاصة، والعجز عن توليد نظام سياسي جديد.

*إن الثقافة السياسية مازالت مهمشة، وواقع الحال يشير الى هذا المستوى التي انعكست فيه هذه الثقافة على النخب السياسية الحاكمة حتى اصبحت عاجزة عن توليد نظام جديد . فالثقافة السياسة السائدة اليوم أبعد ما تكون عن ثقافة بلادنا في عصورها الذهبية القديمة

*اعتبار الباحثين أن المرحلة الراهنة الأكثر سوء في تاريخ الثقافة السياسية للدولة حيث يسود الانغلاق والتقوقع باسم الأصالة والحفاظ على الذات من جهة، واستيراد الثقافات الاستهلاكية باسم الانفتاح والمعاصرة من جهة اخرى، وفي الحالتين، فإن ثقافة الدولة السائدة تقع خارج دائرة الإبداع السياسي، وهي عاجزة عن حماية ذاتها الى ما لا نهاية في مرحلة يعيش فيها العالم بكونية الثقافة.

أخيرا، إذا كان هاجس ثقافة الدولة السياسية والسياسيين الجزائريين هو الحفاظ على الذات الجزائرية من التغريب والاستلاب والاستتباع، فما هي المقومات السياسية الواجب الحفاظ عليها لتلافي الضياع، وما هي حدود التلاقي والتفاعل بين الأنا والآخر في مرحلة تمتاز بكونية السياسة وقدرتها على اختراق جميع الحواجز المحلية والخصوصيات التراثية بشكل آمن؟ وإذا كان هاجس ثقافة الدولة السياسية والسياسيون الجزائريون هو التغيير الجذري في البني القائمة على التبعية للخارج فما هي شروط ذلك التغيير على مستوى الداخل في ظروف إقليمية ودولية تشهد تحولات عاصفة تجاوزت الحروب التقليدية إلى رحاب التلاقي والتفاعل بين الأنظمة السياسية والثقافية والاجتماعية التي كانت متصارعة حتى السنوات القليلة الماضية؟

"إن مشروعية إعادة البحث في المسألة ثقافة الدولة في هذه المرحلة بالذات تعني ضرورة تجاوز الإطار الشكلي حول المصطلحات والمفاهيم والثنائيات، على أهميتها لطرح هذه المسألة في إطار قدرة ثقافة الدولة على التغيير الشمولي في الداخل من جهة، وقدرتها على المشاركة في الاسهام الحضاري الإقليمي والدولي وإيجاد نظام من القيم السياسية الجديدة تعيد للجزائريين دورهم كشعب ذي حضارة مميزة"[13]، أي كشعب منتج للحضارة وليس مستهلكا لها من جهة أخرى.

3-طبيعة النظام السياسي الجزائري الراهن:

باختصار شديد يمكن توصيف هذا النظام بالسمات التالية :

- نظام سياسي تسوده التشريعات والمؤسسات والاتجاهات التي تتشابه فيما بينها إلى حد بعيد، ولا تختلف إلا في بعض التفاصيل الخصوصية التي تنعكس في الممارسات اليومية.

- نظام سياسي أغفل عمدة الحقوق الأساسية للمواطن وحرمه من أبسط المبادئ التي نادت بها شرعة حقوق الإنسان، فاضطر عدد كبير من المواطنين والسياسيين، من المثقفين وغير المثقفين، إلى الهجرة والاستقرار نهائيا في بلدان أجنبية رغم أن البلاد بأمس الحاجة إليهم لولوج باب التنمية الشمولية والمعاصرة الحقة.

- نظام تسلطي قام على ضرب الديمقراطية في جميع المجالات، خاصة في المجال السياسي والثقافي بحيث تحول المثقفون والسياسيون إلى مشاركة نخبوية سلطوية في الغالب، على حساب الجماهير المهمشة والمحرومة من حقها المشروع في مجال اكتساب العلم والإبداع السياسي والثقافي.

- نظام سياسي ساهم، إلى حد بعيد، في إبعاد السياسيين عن دائرة المشاركة الفعلية في انشاء خصوصية سياسية جزائرية، وجعلهم أسرى السياسة الاستيلابية الاستهلاكية التي فرضتها القوى الامبريالية العالمية على البلدان المتخلفة والنامية وحولت ثقافتها السايسية وأحزابها الى قلاع مغلقة تحاول تسوير نفسها خوفا من رياح التغيير وتحتمي وراء التقليد وترداد مقولات المراحل السياسية البائدة.

لا شك أن فهم الواقع الاقتصادي - الاجتماعي الجزائري كذلك يساهم، إلى حد بعيد، في تحديد، المشكلات الأساسية التي تواجهها ثقافة الدولة في المرحلة الراهنة، لكن هذا المقال لا يسمح بتحليل ذلك الواقع، وإبراز مكوناته التاريخية وإمكانيات تحديد اطره القائمة دونما حاجة إلى تفكيكها وإعادة تشكيلها ما يتلاءم مع الواقع المفروض على المستوى العالمي.

لذلك لا بد من الانطلاق أولا من الواقع الجزائري القائم وإبراز أشكال تجليات المجتمع المدني فيه، والتي على أساسها وحدها يمكن بناء مشروع نهضوي جديد يمتد الى مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها.

السؤال المنهجي في هذا الجانب يبرز عند إقامة الصلة المباشرة بين إعادة الروح إلى المجتمع المدني في وطننا والمشروع السياسي الجديد. مرد ذلك إلى أننا نتكلم عن المجتمع المدني المشار إليه الذي دمرته الانقلابات والتقلبات السياسية في مختلف المجالات، وليس المجتمع المدني الحالي، على أن السياسي الجزائري يحاول دائما تقليد التجارب الغربية على سواء، ويحاول الانغلاق وراء أسوار التقليد تحت ستار الحفاظ على الأصالة والهوية والذات الثقافية، والتنمية الهامشية المشوهة واستخدام أشد أشكال القمع والديكتاتورية كأسلوب في الممارسة السياسية اليومية ضد المواطن، والنتائج السلبية والمدمرة أحيانا التي انتهت إليها قرارات التأميم، والإصلاح الزراعي، وديمقراطية التعليم ومحو الأمية، وغيرها من القرارات.

في هذا المجال، لا بد من اللجوء إلى علم اجتماع المعرفة ومفاهيمه ومصطلحاته المعروفة عند تحديد طبيعة الأزمة القائمة الآن في المجتمع العربي المعاصر وموقع السلطة السياسية في بناء النموذج البديل. وأبرز مفاهيم هذا المنهج ومصطلحاته أن سياسة تبرير ما هو قائم هي سياسة ماضوية، سكونية، تسلطية، يقينية... وهي بالتالي نتاج "السياسي المستريح" الذي يدافع عن واقع يقدم له الكثير من المكتسبات والخدمات والسلطة والنفوذ.

بالمقابل، تبرز سياسة التغيير من حيث هي ثقافة نقدية دينامكية، تطورية ...، وهي في الغالب، نتاج، «السياسي المشاغب» أو «السياسي المنبوذ من السلطة» أو «السياسي المضطهد» أو «السياسي المبعد» أو...

فالسياسة، بهذا المعنى، "هي فعل تغيير وليست كلاما على التغيير. وليس صدفة أن تلجأ القوى التسلطية القائمة في مؤسسات الدولة إلى الإرهاب السياسي ضد هذا الشكل من السياسة والسياسيين، وصولا إلى قتلهم أو تهجيرهم أو إرغامهم على السكوت بمختلف أشكال الترغيب والترهيب"[14].

نتيجة لذلك، تراجعت السياسة الإبداعية على كافة المستويات في وطننا وهيمنت سياسة التبرير لدرجة لم يتورع معها بعض المثقفين السياسيين تصوير الوضع على أنه أحسن من اوضاع الدول المتقدمة. هذه الثقافة السلطوية لا يمكن تبريرها إلا في إطار الغياب المفجع للمجتمع المدني الحقيقي منذ عقود عدة، إلى اغتياله بأساليب مختلفة، منها تدجين الأحزاب السياسية، وشكلية المؤسسات وغيرها.

وعن التوكيد في الاستفاضة في هذا الجانب للخروج من هذا الواقع يحتاج إلى دراسات مطولة. لكن نحن نكتفي هنا بالإشارة إلى عنوان أساسيين:

الأول: إن ولادة نظام سياسي ثقافي جديد يحتاج بالضرورة إلى إحياء المجتمع المدني جديد وتصليب قدراته على مجابهة الدولة التسلطية القائمة.

الثاني: إن ولادة هذا النظام تحتاج كذلك إلى دور للمثقفين والسياسيين داخل الوطن بالدرجة الاولى وتنظيم المجتمع المدني، وإعادة الاعتبار للثقافة الإبداعية في تنميته وتطويره وتوحيده .

4-الهوية السياسية للنظام السياسي الجديد:

لما كانت التبادلات العاصفة على المستوى العالمي والناجمة عن الانفجار المعرفي المستمر والثورة التقنية وسائل الاتصال والتأثير تحتم تفكيك البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القديمة لكي تخضع لمتطلبات السيطرة الغربية فان الإصرار على هوية النظام السياسي الجديد يصبح أمرا لازما وليس نوعا من أحلام اليقظة : "فهوية النظام السياسي من جهة وجدته من جهة أخرى، تتطلبان مواقف واضحة من المسائل الراهنة على أن يكون النظام السياسي المقترح قابلا للولادة والاستمرارية والتمايز حتى يستحق صفة الجديد وسط ظروف موضوعية بالغة الدقة والصعوبة على المستويين الذاتي والدولي"[15]، والتأمين على أن يكون الوطن قادرا على الخروج الفعلي من دائرة التخلف والتبعية والاستلاب الثقافي والسياسي والتغريب ولديها المناعة الكافية لمجابهة النموذج الثقافي السياسي التقني الموحد والذي تفرضه الدول الغربية على جميع بلدان العالم، وبدرجات متفاوتة. ومن الملاحظ أن بلدانا متطورة كثيرة، وفي أوروبا بالذات، لم تستطع حماية نظامها السياسي او من مؤثرات الاختراق السياسي للنظام العالمي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية.

أن يكون النظام السياسي الجديد قادر على تصحيح الخلل القائم، على كافة المستويات، بين الانتاج والإبداع من جهة، والاستهلاك والتبعية من جهة أخرى.فنقل سياسة الغير تقود إلى التبعية، كما أن التعبد للسياسة سنين الماضي يقود إلى السلفية والتقليد. وهذان النموذجان لا يمتان إلى التجديد بصلة، طالما أن البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية السائدة في وطننا تجدد نفسها باستمرار مع مرور الأجيال وتتجدد بالتالى تبعيتها لسياسة التقليد بعبارة موجزة، إن الاستتباع والتقليد في المجال السياسي يقودان بالضرورة إلى تكريس التخلف وإلى افراغ العامل السياسي.

إن الدخول في مجابهة مكشوفة مع النموذج السياسي المفروض من الخارج على وطننا وجميع بلدان العالم الثالث، وبدرجات متفاوتة على البلدان المتطورة نفسها يحتاج إلى مخطط علمي مدروس يبدأ بالممانعة أو الرفض،وينتهي - بعد معركة قاسية جدا وطويلة ومعقدة - إلى : ابتداع أشكال من العمل السياسي تمتاز بالأصالة والتمايز والهوية الوطنية العربية الاسلامية.

لذلك، وحتي يستحق النظام السياسي صفة الجديد في عالمنا المتغير بسرعة فائقة، فهو يحتاج إلى شروط كثيرة نذكر منها :

- إعادة تركيب البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عربية بما يتلاءم مع تحديات المجابهة، على المستويات كافة فالوطن المجزء الى مناطق غنية وفقيرة، هو وطن غير قادر على المجابهة. وبالتالي فالتوحيد الوطني الاقتصادي الديمقراطي ضروري وحتمي لولادة واستمرارية النظام السياسي الجديد.

- إعطاء الأهمية القصوى للثقافة التغيير الجذري كمدخل لا غنى عنه على طريق حماية الذات الوطنية. وغني عن التوكيد أن ثقافة التغيير الجذري هي نتاج المجتمع المدني الديمقراطي الحر، وهي وحدها القادرة على احترام الموروث السياسي ونقده نقد ايجابيا والاستفادة منه في توليد ثقافة أصلية تتلاءم مع متطلبات المرحلة المعاصرة، ورفض النموذج السياسي الاستيلابي الاستهلاكي الغربي المفروض على وطننا.

- يضاف إلى ذلك أن مقولة الاهتمام بالبعد الثقافي للإنسان الفرد تحتمل أن تدرج في إطارها كل النظريات الجالية للثقافة السائدة الآن في العالم بأسره. وإذا أضيفت إلى تلك المقولة مختلف المقولات الشعبوية المعروفة باسم الثقافة الجماهيرية، أو مباهج الطبقات الشعبية، أو إشاعة المتعة لدى الفرد والجماعة معا وغيرها "فالثقافة هي أولا محيط معين، يتحرك في حدوده الإنسان، فيغذي إلهامه ويكيّف مدى صلاحيته للتأثير عن طريق التبادل والثقافة (جو) من الألوان والأنغام والعادات والتقاليد والأشكال والأوزان والحركات، التي تطبع على حياة الإنسان اتجاها وأسلوباً خاصاً يقوي تصوره، ويلهم عبقريته، ويغذي طاقاته الخلاقة.. إنها الرباط العضوي بين الإنسان والإطار الذي يحوطه"[16].. وعلى ضوء هذه الحقيقة عرّف (مالينوفسكي) الثقافة بأنها: الحرف الموروثة والسلع والعمليات الفنية والأفكار والعادات والقيم والبناء الاجتماعي، والمواثيق التي تتعاهد الجماعات المختلفة والأفكار والأعراف فهي كل ما نعيشه وكل ما نلاحظه، أو هي باختصار كل ما يتعلق بعملية تنظيم بني البشر في جماعة.

تجدر الإشارة هنا، ودون الدخول في تفاصيل معروفة جيدا، أن سياسة المقاومة تنطلق أساسا من مقولات رفض كافة أشكال التبعية القائمة الحالية، وتذليل كل العقبات القائمة التي تمنع التوحيد لمجتمع ديمقراطي، والعمل على تجاوز مقولات التنمية الضيقة التي أثبتت فشلها على أرض الواقع، وتبني مقولات التنمية الوطنية الشمولية كحل عملي لمشكلات التنمية في وطننا.

5- الخلاصة : في عصر سقوط الدول واختفاء دول اخرى وانقسامات اقليمية، تحولت السياسية العالمية الاستهلاكية، إلى سلاح فاعل لتشويه السياسي من الداخل، وإدخال التشكيك لديه في جميع قناعاته الوطنية والطبقية والإيديولوجية والدينية السابقة، وذلك بهدف إخضاعه نهائيا للقوى الطبقية المسيطرة على العالم كله وإضعاف روح المقاومة عنده حتى يستسلم نهائيا إلى واقع الإحباط فيقبل بالخضوع له أو التصالح معه ويرفض مقاومته أو العمل على [17]تغييره .

لعل الميزة الأساسية لفرض ثقافة سياسية معتدلة هي السيطرة على المستقبل وطرق العمل ومؤسساته والاستجابة الفعلية لتوقعات المجتمع العميقة ومن ثم تجيء توترات الحداثة، ذلك أن التقنيات المعتمدة في النهوض الحضاري والتعليم والصحة والثقافة هي تقنيات مستنبتة ، لأنها تم ابداعها في إطار البنيات الذهنية والثقافية ومنظومات الرمز وقوانين الخاصة بالمجتمعات المتقبلة لهذا الإنتاج التقني والتكنولوجي . فأغلب تجارب ثقافة الدولة السياسية التي تتبنى طريق النمو والاصلاح تتناسب مع هذا المنطلق الأساسي الذي يعمل على الانعتاق من التخلف والفقر والجوع والمديونية، إلا أن ثقافة الدولة السياسية المعتمدة قد توصل إما إلى قطيعة مع الوجود او انزلاق بالهوية نحو ايديولوجيا تكسب بعض الحركات الغير سياسية مشروعية استثنائية . فقد اتخذت النخب الوطنية التي حلت محل حركات الاصلاح السياسي والوطني موقفاً رافضا لثقافة الدولة اليوم ، مكتفية بمعارضتها اللاذعة بكل الأبعاد الفكرية والثقافية والسياسية . فالثقافة في منظور مبدعيها هي رؤية مطلقة وشمولية لا تكاد تستثنى أو تجزأ أو تفرغ من محتواها كما يحدث مع السياسيين اليوم.

إن السياسة الإستيلابية الاستهلاكية هي ثقافة الانهيارات الكبيرة بامتياز. وستبقى مسيطرة ما دامت الانهيارات مستمرة، وما دام البديل المناهض لها غير قادر على البروز والمقاومة والتصدي. وما دام السياسيون في وطننا عاجزين عن بناء وحدتهم في عصر الوحدات الجغرافية العملاقة على الصعيد العالمي، فستتعرض ثقافتهم السياسية إلى التدمير والإلحاق والتبعية. إنه عصر الانهيارات الكبيرة، والتاريخ مليء بجثث الدول المترامية الأطراف التي لم يحسن حكامها الحفاظ على وحدتها الداخلية ومنعتها الخارجية.

الهوامش:

[1] - ثقافة الدولة هي إنزال الأصول والثوابت والفروع الثقافية السياسية كقواعد أساسية في تنظيم الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع.

[2]- الأنتلجنسيا (النخبة المثقفة وهم فئة من الأشخاص المتعلمين المنخرطين في الأعمال الذهنية المعقدة التي لها دور نقدي وتوجيهي وقيادي في تشكيل ثقافة وسياسة مجتمعهم)

[3] -الاستيلاب السياسي يشير إلى شعور المواطن الدائم نسبيًا بالانفصال عن أو رفض النظام السياسي السائد. وينقسم الاستيلاب السياسي إلى فئتين رئيسيتين: العجز السياسي والسخط السياسي. في المثال الأول، يُفرض الاستيلاب على الفرد من قِبل بيئته، بينما في الحالة الثانية يتم اختياره طوعًا من قِبل الفرد.

[4] -(الثقافة السياسية) بالإنجليزية(Political culture) هي مجموعة القيم والمعايير السلوكية المتعلقة بالأفراد في علاقاتهم مع السلطة السياسية

[5]- نور الدين ثنيو ، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، 2015، ص 26.

[6]- منصوري لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية ، المحددات – الميادين- التحديات، المركز العربي للأبحاث قسم الإتحاد السوفياتي، 2014، ص 45.

[7] -جون بيليس، كتاب العولمة السايساسية العالمية، دار النشر والأبحات، لبنان، 2016، ص78.

[8]- د.حسين الحنفي ، غفي الثقافة السياسية، دار التوزيع للثقافة والنشر، 2004، ص 88.

[9] - عدنان الدبسي، الثقافة السياسية، دار العصماء للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 123.

- يوسف عبدلي ، الإعلام السياسي، دار الدجلة ، دار النشر والثقافة، مصر، 1985، ص 56.[10]
- مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، 2009، ص 98.[11]
- عمر بن قينة ، الخطاب القومي في الثقافة الجزائرية، دار النشر والكتاب، 2018، ص 96.[12]
- ابو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 2008، ص 145.[13]
- روزا نافلون، نحو ثقافة سياسية جديدة، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1982، ص 93.[14]
- السيد يسين، الوعي القومي المحاصر وأزمة الثقافة السياسية المعاصرة، دار الكتب للتوزيع، 1995، ص 65.[15]

[12]- مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر المعاصر مسلسلات مشكلات الحضارة، 2019، ص 65 .

المصادر والمراجع:

[1]- نور الدين ثنيو ، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، 2015 .

[2]- منصوري لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية، المحددات – الميادين- التحديات، المركز العربي للأبحاث قسم الإتحاد السوفياتي، 2014.

[3]- د.حسين الحنفي ، غفي الثقافة السياسية، دار التوزيع للثقافة والنشر، 2004.

[4]- عدنان الدبسي، الثقافة السياسية، دار العصماء للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

[5]- مدني بن شهرة ، الأصلاح الأقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، 2009.

[6]- عمر بن قينة ، الخطاب القومي في الثقافة الجزائرية، دار النشر والكتاب، 2018،.

[7]- ابو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 2008.

[8]- روزا نافلون، نحو ثقافة سياسية جديدة، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1982.

[9]- السيد يسين، الوعي القومي المحاصر وأزمة الثقافة السياسية المعاصرة، دار الكتب للتوزيع، 1995،

- مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر المعاصر مسلسلات مشكلات الحضارة، 2019.[16]

[10]-جون بيليس ،كتاب العولمة السياسية العالمية ، دار النشر والأبحاث، لبنان،2016

[11]-يوسف عبدلي ، الإعلام السياسي، دار الدجلة ، دار النشر والثقافة، مصر، 1985.